الرئيس الأمريكي ينتقد «تسريب» أسئلة المحقق الخاص مولر للإعلام

ترامب: ترشيحي لجائزة نوبل «لطيف جداً» لكن المهم عندي الوصول إلى السلام

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثلاثاء، ان موعد ومكان القمة التاريخية بينه وبين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون سيعلنان في اليومين المقبلين، مبدياً في الوقت نفسه سروره طرح نظيره الكوري الجنوبي مون جاي-إن اسمه لنيل جائزة نوبل للسلام.

وقال ترامب أمام الصحافيين في المكتب البيضاوي: «نحضر للاجتماع في هذا الوقت بالذات، واعتقد أن المكان والموعد سيعلنان في اليومين المقبلين».

وكان ترامب اقترح الإثنين، ان تعقد القمة التاريخية بينه وبين الزعيم الكوري الشمالي في قرية بانمونغوم على الحدود بين الكوريتين، مؤكداً في الوقت نفسه ان سنغافورة ايضاً مكان محتمل لاستضافة الحدث التاريخي، وعن طرح اسمه لنيل نوبل السلام قال الرئيس الأمريكي «جائزة نوبل للسلام؟ اعتقد أن الرئيس مون كان لطيفاً جداً عندما اقترحها».

ولكنه شدد على أن: «القضية الأساسية التي أريد الوصول إلى السلام، هذه كانت مشكلة كبيرة واعتقد اننا سنجد حلاً لها».

وكان الرئيس الكوري الجنوبي اقترح ان تذهب جائزة نوبل للسلام إلى نظيره الأمريكي، ردا على سؤال عما إذا كان يعتقد ان اللقاء التاريخي الذي جرى بينه وبين الزعيم الكوري الشمالي في قرية بانمونغوم الحدودية الجمعة الماضية يستحق ان يكافأ عليه بهذه الجائزة القيّمة.

وقال مون: «الرئيس ترامب يمكن أن يحصل على جائزة نوبل، كل ما نريده نحن هو السلام»، وتعليقا على التصريح قال الرئيس الأمريكي إنه «كان سخيا جدا من الرئيس الكوري الجنوبي مون إن يدلي بهذا التصريح وأنا أثمنه عاليا ولكن الهدف الأساسي هو تحقيق السلام»، مضيفا «أنا أريد تحقيقه».

وتكتسب الاستعدادات للقمة بين ترامب وكيم زخما منذ القمة التي تخللها تعهد الكوريتين بالسعي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل في شبه الجزيرة والتوصل إلى سلام دائم، وتقول سيؤول إن كوريا الشمالية تعهدت إغلاق موقعها للتجارب النووية خلال أسابيع ودعوة خبراء الأسلحة الأمريكيين إلى التحقق من إغلاقه.

وكان الإعلان في مارس الماضي عن قمة بين ترامب وكيم أثار مفاجأة كبرى ولم تتسرب بعده سوى تفاصيل محدودة عن مكان وموعد القمة.

كما انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثلاثاء تقارير إعلامية أمريكية أفادت بأن المحقق الخاص روبرت مولر جمع قائمة من 40 سؤالاً ليوجهها للرئيس في إطار تحقيقه حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز مساء الإثنين، أن القائمة تتضمن أسئلة عن علاقة ترامب بروسيا وأسئلة أخرى تهدف إلى تحديد إذا كان الرئيس عرقل التحقيق، وأوردت صحيفة وول ستريت جورنال تقريراً أيضا عن الأسئلة المحتملة.

ويحقق مولر في مزاعم تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 وإذا تواطأ موسكو مع حملة ترامب كما يحقق في محاولة الرئيس غير القانونية لعرقلة التحقيق.

ونفت روسيا التدخل في الانتخابات الأمريكية بينما قال ترامب إنه لم يكن هناك تواطؤ وإنه لابد من وقف التحقيق.

وكتب ترامب على تويتر: «من العار أن تسرب الأسئلة المتعلقة بحملة الملاحقة الروسية إلى الإعلام، لا توجد أسئلة عن التواطؤ».

وأضاف في تغريدة أخرى: «سيكون صعباً للغاية عرقلة العدالة عن جريمة لم تحدث قط». وبموجب القانون الاتحادي فإن عرقلة العدالة هي الإقدام عمداً على عرقلة الإجراءات القضائية، وليس من الضروري إثبات ارتكاب جريمة.

ووفقاً لنيويورك تايمز، لا تستخدم قائمة الأسئلة مصطلح «التواطؤ» لكنها تتضمن أسئلة عما كان يعرفه الرئيس عن التسلل الإلكتروني الروسية، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من الأفعال التي استهدفت الحملة.

ومن بين الأسئلة «ما هي معرفتك بأي تواصل من حملتك، بما في ذلك من بول مانافورت، مع روسيا بخصوص مساعدة محتملة للحملة؟». ورفض مندوبون عن مكتب مولر التعقيب على التقارير عن الأسئلة.

وذكرت وول ستريت جورنال أمس الثلاثاء، أن فريق ترامب القانوني التقى مع مولر الأسبوع الماضي لمناقشة إجراء مقابلة مع الرئيس.

ماكرون يوقع عدة اتفاقات مع أستراليا

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الأسترالي مالكولم ترنبول

«وكالات» : وقع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الأسترالي مالكولم ترنبول أمس الأربعاء، عدداً من الاتفاقات، تأكيداً على عزمهما بناء «شراكة أكثر عمقاً» بين البلدين في سياق «محور جديد في منطقة المحيطين الهادئ والهندي».

وقال ماكرون خلال مؤتمر صحافي مشترك في ختام لقاء ثنائي «لدينا هدف مشترك: أن نجعل من بلدينا طرفي شراكة جديد في منطقة المحيطين الهادئ والهندي».

ومن جهته، قال ترنبول: «نقف جنباً إلى جنب صفاً واحداً ضد الإرهاب، وضد كل الذين يريدون تقويض الديموقراطية»، مشيراً إلى «قيم يتقاسمها البلدان مثل «الديموقراطية والحرية».

وعلى صعيد الدفاع، وقع ماكرون وترنبول «اتفاقاً ثنائياً يتعلق بتوفير دعم لوجستي متبادل بين القوات المسلحة الفرنسية وقوات الدفاع الأسترالية».

كما تمت «المصادقة» على اتفاق حول الأمن المعلوماتي من خلال «رسالة نوايا» تهدف إلى تعزيز التعاون بين الوكالة الوطنية الفرنسية لأمن الأنظمة المعلوماتية ومركز الأمن المعلوماتي الأسترالي.

وبحث المسؤولان التعاون بين البلدين على صعيد الأسلحة ولا سيما الاتفاق الموقع عام 2016، لتزويد استراليا بـ12 غواصة من الجيل الجديد من صنع مجموعة «نافال».

كما صادقا على إرساء مبادرات مشتركة لمكافحة الاحتباس الحراري من أجل «ترابنا المشترك، المحيط الهادئ»، بحسب ما أعلن ماكرون الذي سيزور بعد ذلك جزيرة كاليدونيا الفرنسية القريبة.

وقال ماكرون الذي بدأ زيارته للمنطقة الثلاثاء، «لدينا القلق ذاته حيال المخاطر والتهديدات التي تواجهها منطقة المحيطين الهادئ والهندي: الخصومات بين القوى، والتشنجات الوطنية، وأنشطة التهريب على أنواعها التي تزدهر في ظل انعدام التنمية الناتج إلى حد بعيد عن تغير المناخ».

وقال «أولويتنا المشتركة هي بناء هذا المحور القوي بين المحيطين الهادئ والهندي لضمان مصالحنا الاقتصادية والأمنية في آن»، مؤكداً أن «الحوار الثلاثي بين استراليا والهند وفرنسا من شأنه أن يلعب دوراً محورياً».

وأكد أن الهدف ليس التصدي لمصالح الصين التي اتخذت موقعاً اقتصادياً مهيمناً في المنطقة، بل «الحفاظ على تنمية تقوم على قواعد» و«توازنات المنطقة» وتفادي «هيمنة» طرف ما.

الأمم المتحدة تحقق في اتهامات لموظفيها بـ 54 قضية استغلال جنسي

الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش

«وكالات» : تلقت الأمم المتحدة ادعاءات بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في 54 حالة منفصلة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، الثلاثاء «إن 66 ضحية مزعومة، بينهم 13 فتاة دون 18 عاما و16 ضحية غير معروفة أعمارهم، قدموا انفسهم للأمم المتحدة في الفترة بين أول يناير وحتى نهاية مارس من العام الجاري».

وقد ثبتت صحة اثنين من المزاعم، لكن لم تتوفر تفاصيل عن الإجراء الذي تم اتخاذه.

وقد تم استبعاد اثنين من المزاعم، فيما لا تزال نتيجة التحقيق في حالة واحدة قيد المراجعة.

وقال المتحدث فرحان حق للصحافيين: «كل ادعاء يطول موظفينا يقوض قيمنا ومبادئنا وتضحيات الذين يخدمون بفخر واحترافية في بعض من أخطر الأماكن في العالم».

وتتعلق هذه التقارير بموظفي الأمم المتحدة المتهمين بالإساءة والاستغلال ضد المستفيدين من مساعدات الأمم المتحدة على الأرض.

ومن بين 54 زعما، هناك 14 زعماً من عمليات حفظ السلام و 18 من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وتعرضت بعثات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة لاتهامات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي والجنس مقابل خدمات او هدايا في السنوات الاخيرة.

وفي العام الماضي، تم إعادة كتيبة كونغولية كانت تعمل ضمن قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة من جمهورية افريقيا الوسطى إلى الكونغو، بعد اتهامات واسعة النطاق بالاعتداء الجنسي.

وتعهد الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش بوقف الاعتداء والاستغلال الجنسي تحت علم الأمم المتحدة.

ورفع انتقاد معالجة الأمم المتحدة للادعاءات، فضلا عن تقرير نادي للغاية اعدته لجنة مراجعة مستقلة، غوتيريش إلى تعيين محام عن حقوق الضحايا في العام الماضي.

المستشار النمساوي ينتقد اقتراحات تمويل الاتحاد الأوروبي

فيينا – «وكالات» : بدأت بالفعل أولى الخلافات بشأن الاقتراح الذي ينتظر أن يتقدم به المفوض الأوروبي لشؤون الموازنة جونتر أوتينجر، اليوم الأربعاء، في بروكسل حيث قال المستشار النمساوي زباستيان كورتس، في تصريح إن «الاقتراح الذي يُعتزم المفوضية تقديمه بعيد جداً عن أن يقبل».

وأضاف كورتس «يجب أن يكون هدفنا هو جعل الاتحاد الأوروبي عقب خروج بريطانيا أكثر رشاقة وأكثر ترشيداً وأكثر فعالية».

وأكد المستشار النمساوي أن المفوضية الأوروبية لم تراع ذلك في اقتراحها.

غير أن كورتس رأى في الوقت ذاته أن تركيز الموازنة المقترحة على حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أمر إيجابي، وكذلك التركيز على الابتكارات والرقمنة والاستدامة والبيئة.

وأضاف «على الاتحاد الأوروبي أن يركز على القطاعات التي يكون التعاون الأوروبي فيها مجدياً».

ويعتزم المفوض الأوروبي لشؤون الموازنة، جونتر أوتينجر، تقديم اقتراح المفوضية ظهر اليوم بشأن تمويل الاتحاد الأوروبي في الفترة بين عام 2021 وحتى نهاية 2027، وذلك في ظل صعوبة تدبير الموارد اللازمة لهذا التمويل بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد، حيث كانت بريطانيا من الدول الممولة فعلاً للاتحاد، وكان صافي ما تدفعه أكثر بشكل واضح، مما تحصل عليه من الاتحاد.

ووفق حسابات أوتينجر، فإن «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون توفير موارد بديلة سيحدث فجوة مالية لا تقل عن 12 مليار يورو سنوياً».

كوريا الجنوبية: انسحاب القوات الأمريكية ليس مرتبطاً بالسلام مع الشمال

قوات أمريكية في كوريا الجنوبية

سول – «وكالات» : رفض الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي-ان أمس الأربعاء، فكرة رحيل عشرات آلاف الجنود الأمريكيين المنتشرين في كوريا الجنوبية في حال التوصل إلى معاهدة سلام مع الشمال.

وتأتي هذه التصريحات، فيما أكدت سيؤول في اليوم نفسه، انتشار عدة طائرات مقاتلة خفية أمريكية من نوع «اف – 22 رابتور» في الجنوب للقيام بمناورات جوية مشتركة.

ولا يزال الشمال والجنوب في حالة حرب تقنيا لانتهاء الحرب عام 1953 باتفاق هدنة وليس اتفاق سلام.

واتفق مون والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون الجمعة الماضي، خلال قمة تاريخية على العمل من أجل التوصل إلى سلام دائم.

وقال مون: «القوات الأمريكية في كوريا مسألة تتعلق بالتحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وليس لها أي علاقة بتوقيع معاهدة سلام» في إشارة إلى الاتفاق الثنائي الذي يجيز وجود 28 ألفاً و500 عسكري أمريكي في الجنوب.

ويأتي هذا التوضيح بعدما أعلن مستشار رئاسي بشكل علني أن وجود جنود وبحارة وطيارين أمريكيين سيعاد طرحه في حال التوصل إلى معاهدة سلام مع بيونغ يانغ.

وكتب مون كونغ-ان في مجلة «فورين افيرز» أنه سيكون «من الصعب تبرير بقاء قوات أمريكية في كوريا الجنوبية»، بعد توقيع معاهدة سلام مع بيونغ يانغ.

وطلب «البيت الأزرق» مقر الرئاسة الكورية الجنوبية من مستشاره، «عدم التسبب بمزيد من الارتباك» كما أعلن الناطق باسمه كيم ايوي-كيوم.

وأكدت كوريا الجنوبية الأربعاء، انتشار عدة مقاتلات خفية أمريكية من طراز «إف 22 رابتور» في أراضيها في إطار مناورات جوية مشتركة، على الرغم من التقارب المسجل مع الشمال.

وكانت صحيفة «شوسون إيلبو» أوردت أن هذا الانتشار يهدف إلى زيادة الضغط على كوريا الشمالية، قبل القمة التاريخية بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون.

وتذكر بلدة بانمونغوم الواقعة في المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين، كموقع محتمل للقاء بين كيم وترامب، وقد استضافت الجمعة الماضي، القمة النادرة بين زعيمي الكوريتين.

كما ذكرت الصحيفة، أن وصول طائرات إف 22 قد يكون يهدف إلى تعزيز الأمن تحسبا لانعقاد القمة في بانمونغوم.

العقوبات ترغم روسيا على خفض إنفاقها العسكري

«وكالات» : تراجع الإنفاق العسكري الروسي بشكل كبير العام الماضي لأول مرة منذ العام 1998، في وقت عزت سلسلة من العقوبات الاقتصادية الغربية خزائن الحكومة، وفق ما ذكر تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام اليوم الأربعاء.

ورغم تنامي التوترات بين موسكو والغرب، بلغت كلفة الإنفاق العسكري الروسي العام الماضي 66.3 مليار دولار، أقل بـ20 في المئة عن العام 2016، بحسب ما ذكر المعهد.

وكانت آخر مرة اضطرت موسكو لخفض إنفاقها العسكري في العام 1998 عندما بلغت أزمة اقتصادية شهدتها آنذاك ذروتها.

وقال الباحث الرفيع المستوى في المعهد سيبري سيمون ويزمان، إن «التطوير العسكري لا يزال يشكل أولوية في روسيا لكن المشاكل الاقتصادية التي واجهتها البلاد منذ 2014 قيدت الميزانية العسكرية»، في إشارة إلى العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو جراء ضمها شبه جزيرة القرم من أوكرانيا.

وتزيد الانقسامات العميقة بشأن النزاع السوري وعملية تسميم جاسوس سابق في بريطانيا من توتر العلاقات مع حلف شمال الأطلسي التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب الباردة.

واتهمت بريطانيا وحلفاؤها في الغرب موسكو بتسميم العميل الروسي السابق المزدوج سيرغي سكريبال وابنته في بريطانيا في الرابع من مارس، في عملية نفت موسكو بشدة تورطها فيها.

وعملت روسيا بشكل كبير على حماية ميزانيتها الدفاعية حتى الآن حيث اختارت خفض ميزانيتها المخصصة لقطاعات أخرى كالبنى التحتية والتعليم. لكن في 2017 رات للمرة الأولى أن لا خيار لديها إلا توسيع نطاقها، وفق ويزمان.

وقال: «لم يعد من الممكن إبقاء مستوى الدفاع عالياً أو المحافظة على نموه»، مضيفاً أنه «بالنسبة لروسيا، يعني ذلك أن عليها التنازل عن كبريائها».

وفي هذه الأثناء، أنفق جميع أعضاء حلف شمال الأطلسي 900 مليار دولار على الدفاع في 2017، أي ما يعادل 52 في المئة من إجمالي الانفاق العالمي في هذا المجال، وفق سيبري.

وازداد الإنفاق العسكري في كل من أوروبا الغربية والوسطى بـ12 و1.7 في المئة على التوالي في 2017، مدفوعاً «جزئياً بالوعي بتنامي التهديد من روسيا».

وأما الولايات المتحدة، التي لا تزال الدولة الأكبر لجهة الإنفاق العسكري حيث يبلغ ما تدفعه في هذا المجال 610 مليار دولار، فصرفت على جيشها أكثر من الدول السبع الأكثر إنفاقاً على القطاع مجتمعة وهي الصين والسعودية وروسيا والهند وفرنسا وبريطانيا واليابان، بحسب سيبري.

وألفاد المعهد المستقل أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة حيث وصل إلى 1.739 تريليون دولار في 2017.

وقال رئيس سيبري يان الياسون، في بيان، إن «استمرار المصاريف العسكرية العالمية المرتفعة أمر يثير القلق»، مشيراً إلى أنه «يقوض البحث عن حلول سلمية للنزاعات حول العالم».